أهمية التطوير والتجديد الريفي في تحقيق أهداف التنمية – نموذج موريتانيا–

د.محمد عبد الرحيم بن حمادي

مقدمة:

تحتاج موريتانيا إلى قطاع ريفي متحكم فيه ومستقل، يستطيع أن يكون عصريا بشكل تدريجي، وسيواجه بازدياد التحديات وغيرها كثيرا في السنوات القادمة، الشيء الذي يبرز ضرورة ووجاهة سياسات الإصلاح وتجديدها وضرورة ملاءمتها مع التنمية المستديمة[1].

رغم بعض التطورات المعتبرة، لا يندرج تطور القطاع الريفي دائما ضمن الاستمرارية، ولا بد للمرء اليوم من أن يلاحظ أنه يبقى الكثير من العمل يتعين القيام به، ويواجه القطاع كذلك التغيرات المناخية والجفاف وتدهور الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاجية الزراعية ونقص تثمين تربية الماشية، وبالنسبة لميزانية الوزارة المعنية بالتنمية الريفية تصل نفقات التسيير منها 4.106.581.152 الاستثمار 1.646.000.000 المجموع: 5.752.581.152 من مجموع ميزانية الدولة المقدرة بـ:352 مليار أوقية لعام 2011 (أسعار العملات والوحدات،1 دولار أمريكي = 270 أوقية،1 أوقية = 0,00370 دولار).

تبلغ مساحة موريتانيا 1.030.700 كلم مربع وتمثل كثافة السكان 3 نسمة في الكيلومتر المربع، وتصل نسبة سكان الحضر 62% مقابل 38% من سكان الريف، وتقدر العمالة الكلية في موريتانيا بـ1.328.000 منها 689.000 شخص يعمل في الزراعة

أي بنسبة 51.9%، أما نصيب العامل الزراعي في موريتانيا من إنتاجية العمالة فتقدر بـ410 دولار أمريكي.

تمثل نشاطات التنمية الريفية بفرعيها الزراعي والرعي القطاع التقليدي في اقتصاد موريتانيا، وقد تمت تعبئة الكثير من الوسائل خلال السنوات الأخيرة لتحديث هذين النشاطين، لكن التنمية الحيوانية والزراعية ما يزالان بصورة عامة ضعيفي الإنتاجية في موريتانيا.

1- الاقتصاد الموريتاني:

يعتمد الاقتصاد الموريتاني تقليديا على التجارة والزراعة وتسيطر عليه تربية الماشية، والتي أضيفت إليها مع الزمن قطاعات المعادن والصيد، وقد امتاز الأداء الاقتصادي للبلاد خلال العقد الأخير بزيادة متوسطة للناتج الداخلي الخام الفعلي أعلى من تزايد السكان، حيث يقع في حدود 4%، وبتحول الاقتصاد إلى القطاع الثالث بسبب المواصلات والسياحة والنقل، وهي قطاعات بلغت 35.7% من الناتج الداخلي الخام، على حساب قطاع الصناعة الذي سجل انخفاضا ويسهم بأقل من 10% في الناتج الداخلي الخام، وكذا استقرار القطاع الأول الذي تصل مساهمته في الناتج الداخلي الخام حوالي 18%[2]، حيث يسيطر عليه الإنتاج الحيواني الذي يمثل 70% من القيمة المضافة في القطاع الأول، وإن قطاعي المعادن والصيد، رغم مساهمتهما المتواضعة نسبيا في الناتج الداخلي الخام (حوالي 15% و6% على التوالي) يغطيان تقريبا مجموع صادرات البضائع.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد تخلي الدولة تدريجيا وبشكل بطيء على القطاع العام، فإن مساهمة القطاع الخاص قد ارتفعت من 23.4% إلى 28.4% من الناتج الداخلي الخام.

وفي السنوات الأخيرة شهد الاقتصاد الموريتاني نموا، يعود حسب المراقبين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين، إلى عوامل ظرفية ملائمة ترتبط بأسعار المواد الأولية وخاصة منجم الحديد وكذا زيادة العون للتنمية في قطاعات الخدمات والبنى التحتية. وإن نسبة النمو المرتفعة المسجلة خلال النصف الأول من هذا العقد قد ارتفعت من 1.1% إلى أكثر من 5%، وفي عام 2006 تعلن التقديرات نتيجة قياسية تصل 19.6% وخلال عامي 2007-2008 تعين تأكيد الأداء ولكن بمستويات أخفض من عام 2006، على التوالي 10.6% و8.3 % [3] ، وعلى مدى أطول تعول التوقعات على نمو يبلغ 7% في المتوسط خلال الفترة 2010-2011 [4].

وعلى مستوى المبادلات التجارية، تتمثل أهم الصادرات في مناجم الحديد ومنتجات الصيد، وستتغير بنية الصادرات بشكل قوي بسبب عائدات تصدير النفط، الشيء الذي سينعكس على الميزان التجاري الذي مكن حسب التقديرات من الانتقال من رصيد سالب مسجل خلال السنوات الست الأخيرة إلى فائض قدر بـ1.9% عام 2007 و2.4% عام 2008.

كانت نسبة التضخم دون 6 % لغاية 2004، لكنها سلكت طريقا مغايرا اعتبارا من عام 2005، حيث وصلت 10.4% عام 2005 و14.5% عام 2006، وبالنسبة لفترة 2007-2009 [5] تراجعت قليلا إلى حوالي 6 % عام 2007 و8% في عامي 2009 و2010، لكن مستوى التضخم يمثل تذبذبا مرتفعا يعود خاصة إلى قوة عدم استقرار الأسعار الزراعية التي تمثل حوالي 50% من مؤشر أسعار الاستهلاك.

وفي مجال الميزانية فإن الإصلاحات الهامة التي تم القيام بها منذ عام 1994 على مستوى الضرائب والتحكم في النفقات

العمومية وليبرالية الاقتصاد، قد مكنت من الانتقال من عجز ميزاني مزمن في عقد الثمانينيات إلى فائض ميزاني اعتبارا من عام 1997، فقد بلغ العجز حوالي 2% عامي 1999 و2000 (بدون الهبات)، لكنه سجل بعد ذلك عجزا متزايدا بين عامي1999 و2005، ناتجا عن النفقات الجارية التي تضاعفت تقريبا [6](لكن أيضا إلى استئناف الاستثمارات العمومية التي تضاعفت 6 مرات خلال نفس الفترة، وبفضل أداء قطاع النفط أصبح رصيد الميزانية إيجابيا من جديد حيث بلغ 7.6%+ عام 2007 .[7]

لقد تمت المصادقة خلال شهر يوليو 2000، من قبل صندوق النقد الدولي على البرنامج الأول لتخفيف الفقر وللنمو الاقتصادي في البلاد بمبلغ 55 مليون دولار أمريكي، وقد انطلق البرنامج الثاني عام 2004 بمبلغ 8 ملايين دولار أمريكي، ومن جهة أخرى تم قبول موريتانيا عام 2003 لتستفيد من تخفيف ديونها ضمن المبادرة المدعمة لفائدة البلدان الفقيرة شديدة المديونية، وأخيرا تجدر الإشارة إلى التقدم السريع للاستثمارات المباشرة الأجنبية التي ارتفعت من 40 مليون عام 2002 إلى حوالي 300 مليون دولار أمريكي عام 2007.[8]

2- التحديات الذي يواجهها الاقتصاد الموريتاني:

إن أية إستراتيجية مستقبلية للتنمية الزراعية والريفية المستديمة في موريتانيا بصفة خاصة والعالم بصفة عامة يجب لزوما أن تأخذ في الحسبان وأن تندرج في الظرفية الجديدة التي تمتاز برهانات التغيرات الديموغرافية واستغلال النفط والعولمة.

2-1- تغيرات ديموغرافية هيكلية:

يتزايد سكان موريتانيا بشكل سريع ويستقرون أكثر فأكثر ويفضلون المناطق الحضرية على المناطق الريفية، فلم يعد الرحل يشكلون اليوم سوى 4% من مجموع سكان البلاد ويعيش أكثر من 50% من السكان في المدن (يقطن ربع السكان في نواكشوط).

ويتجسد مظهر بارز آخر من التطور الديموغرافي في تزايد نسبة النساء في المناطق الريفية بسبب هجرات الرجال بحثا عن العمل في المدن، وأخيرا وبالنظر إلى بنية أعمار السكان الريفيين، حيث يسيطر الأطفال دون سنة 15 (46%)، فالمناطق الريفية يقطنها أكثر فأكثر الأطفال والنساء.

إن انعكاسات تلك الاتجاهات الهيكلية على القطاع الزراعي والريفي ضخمة وتطرح رهانات هامة على أصحاب القرار في عدة مستويات:

(أ) زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة الطلب المتزايد؛ (ب) ملاءمة العرض الغذائي مع الحاجيات التي تمتاز بقوة تطور الطلب؛ (ج) تطوير الأسواق من أجل دمج أفضل للقطاع الزراعي الرعوي في الأسواق الحضرية؛ (د) الاعتراف بدور النساء المتزايد وإنشاء خدمات دعم ملائمة؛ (هـ) تلبية الحاجيات في مجال الخدمات الأساسية الموجهة أساسا نحو الأطفال (التعليم، الصحة ..)

2-2- ظهور النفط:

لقد أصبحت موريتانيا عام 2006 بلدا منتجا للنفط والغاز وتستعد لتكون مصدرة، ورغم الشكوك حول الطاقة الفعلية

للاحتياطي والصادرات[9]، سيكون انعكاس هذا القطاع ضخما على الاقتصاد عموما وعلى القطاع الزراعي والريفي .

تستطيع البلاد بالفعل أن تستفيد من إيرادات النفط، لأن استغلال هذه الأخيرة بشكل جيد يمكن أن يدفع عجلة إصلاحات عصرنة البلاد التي بدأت وتخفيف الفقر بشكل كبير وضمان التنمية المستديمة، كما أن تجربة باقي البلدان المنتجة للنفط تبرز أن وفرة المداخيل الحاصلة من تلك الموارد يمكن أن تنعكس سلبيا إذا لم تستطع البلدان تفادي أخطار تناقص الاستثمار المرتبطة بذلك.

إن زيادة الموارد المالية الحاصلة من إنتاج وتصدير النفط ستساعد البلاد على تخفيف الديون الخارجية وإعادة توازن العجز الميزاني وتحسين رصيد الميزان التجاري (إن الآثار الأولى بارزة في ذلك المجال)، ومن وراء الآثار المباشرة على الحسابات الوطنية، ستتيح هذه الموارد الجديدة للحكومة هامش مناورة أكبر لوضع برامج استثمارية واجتماعية في الوسط الريفي لعصرنة قطاع الزراعة وتربية الماشية ومحاربة الفقر ونقص التشغيل وعدم الأمن الغذائي، وإن تسوية الحسابات سيكون لها بشكل متزايد أثر الجذب على شركاء التنمية، الشيء الذي سيتجسد في نفاذ متزايد إلى صناديق مساعدة التنمية وإلى الاستثمارات الأجنبية.

وفي نفس الوقت يجب توقع تزايد الطلب الداخلي على المنتجات الزراعية والذي قد ينعكس إيجابيا على الإنتاج الزراعي شريطة أن يصبح أكثر تنافسية مع أسواق الاستيراد، ويتنوع نحو منتجات تتجاوب أكثر مع أنماط الاستهلاك الحضري، سيما وأن الاستثمارات الجارية في البني التحتية ستسهم في تقريب المناطق الزراعية من أسواق الاستهلاك الكبيرة.

إلى جانب هذه الفرص، فقد أثبتت التجربة القائمة في بلدان أخرى منتجة للنفط أن ذلك الرخاء يشمل أخطارا، ومن المحتمل جدا أنه عندما تبدأ البلاد إنتاج وتصدير الثروات النفطية، سنشاهد تزايد الاتجاه إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام والذي لوحظ خلال السنوات الماضية .

يضاف إلى ذلك خطر الفرق المتزايد بين القطاعات العصرية والحيوية التي يحتلها استغلال الموارد المنجمية والنفطية، والقطاع الزراعي والريفي الذي تسيطر عليه نظم إنتاج تقليدية موجهة بشكل قوي نحو الاستهلاك الذاتي وقليلة المر دودية والتثمين، فيمكن أن تنعكس هذه الوضعية في تفاقم فارق دخل الفرد بين عمال الزراعة ومتوسط الدخل الوطني واللذين تم تقديرهما بمبلغ 122 و386 دولار أمريكي على التوالي[10]، وإذا تأكد هذا الاتجاه، فستتفاقم أخطار نقص الاستثمار وترك المناطق الريفية مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يمكن تصورها على المستوى:

- الاجتماعي الناتج عن هجرة الشباب وشيخوخة السكان الريفيين وفقدان المهارات.
- الاقتصادي الناتج عن تخفيض الإنتاج الزراعي اتجاه الطلب المتزايد في المناطق الحضرية وعن زيادة فاتورة الواردات الزراعية المرتفعة أصلا
- الإقليمي بسبب آثار التدهورات البيئية والثقافية التي تعقب هجر المناطق الريفية وترك نشاطات القطاع الأول.

إن الضغوط نحو رفع سعر الصرف قد تنعكس على زيادة الواردات وتؤثر على تنافسية قطاعات الإنتاج الوطنية، وهنا أيضا نظرا لهشاشة قطاعي الزراعة وتربية الماشية فقد يدفعان ثمنا باهظا مع فقدان أسواق هامة على المستوى الوطني

والجهوي والدولي وتفاقم الرصيد السلبي للميزان التجاري الزراعي.

2-3- تحدي العولمة:

بدأت موريتانيا منذ التسعينيات بشكل قوي ليبرالية على المستوى الوطني والدولي، حيث خففت رقابة أسعار المنتجات وأزاحت معوقات التجارة الدولية، وقد عقب تلك السياسات مزيد من ليبرالية الصرف وإصلاحات جبائية وجمركية وقضائية لإنشاء محيط ملائم للاستثمارات الأجنبية ولاندماج أفضل في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا النطاق ومع انضمام موريتانيا إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995، فقد اختارت الانضمام إلى الآلية متعددة الأطراف والتي توفر إطارا ملائما لاندماج أفضل لاقتصادها في الأسواق الدولية من جهة وأن تفرض على نفسها انضباطا في قيادة السياسات التجارية والجبائية من جهة أخرى .

وفي إطار إصلاح نظام التجارة الخارجية، واصلت الحكومة عملية عقلنة بنية التعريفات التي بدأت عام 1999 لفترة أربع سنوات والهادفة إلى تبسيط نظام الضرائب على الواردات. وهكذا منذ يناير 2003 تم تقليص عدد النظم الضريبية من 4 إلى 3 وتبلغ أعلى نسبتين على التوالي 20 % و10% (من دون الضريبة الإحصائية)، وهكذا تقترب البنية التعريفية الموريتانية من بنية دول المنطقة.

في إطار الاتفاقيات المبرمة، تجدر الإشارة إلى أن موريتانيا التي تعد من بين الدول الأقل تقدما، يمكن أن تستفيد من الدعم الموجه إلى تنمية الخدمات العمومية مثل البحث والتكوين، ولا يحظر عليها أن تقدم الدعم لاقتناء المدخلات للمنتجين

الزراعيين ذوي الدخل المنخفض وذلك في مجال النقل وتسويق منتجاتهم.

على المستوى الجهوي، ظلت موريتانيا فترة طويلة عضوا في منظمتين جهويتين، هما اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وقد اختارت الانسحاب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في شهر يناير 2001، ومع ذلك تواصل عضويتها في المنظمات شبه الإقليمية ذات الهدف الخاص، مثل منظمة استثمار نهر السنغال واللجنة المشتركة لمحاربة الجفاف.

كما يدخل التعاون بين موريتانيا والاتحاد الأوربي[11] في إطار اتفاق الشراكة بين دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والمجموعة الأوربية والذي تم توقيعه في كوتونو في شهر يونيو 2000، ويضع تخفيف الفقر في المقام الأول من أهدافه، وفي هذا الإطار يركز الاتفاق بشكل خاص على التبني المحلي للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعي وإدماج فاعلي القطاع الخاص والمجتمع المدني.

تضع كل تلك الإصلاحات التنمية الريفية ومستقبل المناطق الريفية ضمن آفاق جديدة تشمل نقاط قوة ولكن أخطار أيضا، يتعين معرفتها بشكل أفضل من أجل وضع الإجراءات المناسبة لتجاوزها، وفعلا فإن سياسات تخفيض مساعدات الإنتاج والحواجز الجمركية يمكن أن تكون لها آثار إيجابية على القطاع الزراعي والأمن الغذائي والفقر حيث تمكن:

- المستهلكين (خاصة الفئات الاجتماعية الأشد فقرا والتي تشكل نفقاتها الغذائية أغلبية مصاريف الأسر) من دفع أسعار أخفض للمواد الغذائية الزراعية؛
- البلدان ذات العجز المزمن أو الظرفي مثل موريتانيا من النفاذ بشكل أسهل إلى السوق الدولية؛

- مجموع الاقتصاد من تخفيف الآثار الضارة لعدم استقرار الأسعار الناتج عن التغيرات المناخية وعن تقلبات المخزونات الموسمية .

ومن جهة أخرى فإن الملاحظة في موريتانيا كما في باقي البلدان النامية تبرز تدهورا للسعر النسبي للنشاطات الريفية الناتج عن الليبرالية، ويضخم هذا التطور ظاهرة الهجرة، حيث ينشئ فائضا من اليد العاملة لا تستوعبه القطاعات العصرية، الشيء الذي يسبب توترات اجتماعية تتجسد في البطالة والعمل غير المصنف والهجرات الدولية، ويكمن انعكاس محتمل آخر لتدهور الأجور النسبية في كون المنتجين الزراعيين يتقاطعون أكثر فأكثر داخل نشاطات قوية مسيطرة في موريتانيا، وينتج عن ذلك فرق متزايد بين المناطق الريفية والحضرية وإفقار نسبي لسكان الريف العائشين على الزراعة وتربية الماشية وكذا تزايد عدم الأمن في مجال الأغذية والتغذية.

إن هذه الأخطار قوية سيما وأن القطاع الرعوي ضعيف التجهيز لمواجهة فتح الأسواق، وفي المقام الأول توجد مشكلة معوقات العرض الزراعي للسوق المنزلي الوطني والدولي ثم نقص المنشآت المينائية والطرقية وأخيرا نقص المصادر البشرية والمؤسسية للمشاركة بشكل نشط في النظام متعدد الأطراف، ويفسر ذلك ضعف انفتاح البلاد على السوق الدولية من جهة والحذر الذي تبدأ به البلاد المفاوضات الثنائية والجهوية ومتعددة الأطراف من جهة أخرى.

كما يجدر التذكير بأن تخلي الدولة عن نشاطات تسويق وإنتاج المواد الزراعية قبل سنة 2008 لم يحضر بل واكبه تغيير تنظيم لم يجد في القطاع الخاص بديلا منظما بشكل كاف لمواجهة بعض المسؤوليات أو الأعباء المترتبة عليه، الشيء

الذي أدى إلى هشاشة متزايدة للقطاع من حيث أسعار ومنافسة المواد المستوردة التي تستفيد من الدعم في أغلب الأوقات.

وعلى المدى الطويل، فإن غياب إستراتيجيات والتزامات ملموسة (سياسات اقتصادية، استثمارات، وبرامج المساعدة التقنية) تضع الاقتصاد في مستوى أدنى، ودمج القطاع الزراعي والرعوي في السوق الوطنية والدولية قد يحصر القطاع الريفي في دور هامشي مع العواقب التي تمكن ملاحظتها في عدد كبير من الدول الأخرى المنتجة للنفط.

3- الزراعة:

لا تمثل المساحة القابلة للزراعة سوي 500.000 هكتار أي (0.5% من مساحة التراب الوطني التي تصل إلي 1.030.000 كيلومتر مربع) كما أن هذه المقدرات القابلة للزراعة تبقي ناقصة الاستخدام.

ويتبين من المعطيات المتاحة لدى الجهات المعنية في موريتانيا أن المساحة المزروعة سنويا مثلت أقل من49.6 % سنة 2006 وعلي العموم تختلف المساحات المستثمرة من نمط زراعي إلي آخر تبعا لكميات الأمطار السنوية وتوزيعها في الزمان.

كما يلاحظ علي مستوى زراعة الأرز التي تقوم علي نظام الري، ولا تخضع بالتالي مباشرة للمعوق البيئي المطري، يلاحظ أن المساحات المزروعة تتفاوت بشكل كبير بين سنة وأخري.

4- التنمية الحيوانية:

تمثل التنمية الحيوانية النشاط الثاني في القطاع الريفي الذي يعتمد عليه الموريتانيين، وقد مكنت أنماط التسيير الرعوي

التقليدية لأمد طويل من استغلال المجالات الرعوية بصورة عقلانية، واليوم ومع تدهور المراعي وتنامي القطيع ظهرت مقدمات للاستغلال المفرط للموارد الطبيعة في صورة تجاوز واسع النطاق لقدرات تحمل النظم البيئية الرعوية، فقد تراكم القطيع بشكل كبير جدا حتى أصبحت أعداده تقدر بحوالي 1.354.000 مليون رأس من الأبقار و1.350.000 مليون رأس من الإبل و1.59.800 من الضأن والماعز وهو ما يتجاوز الكثير المقدرات الكلئية التي يقدر إنتاجها بحوالي6.3 مليون وحدة كلية تغطي في المتوسط أصل 70% من حاجات القطيع في موريتانيا، ويشهد الإنتاج الكلي تذبذبات سنوية ترتبط بعدم انتظام الأمطار وبالخسائر المتصلة بالآفات الطبيعة من الجراد المهاجر، ومن شأن ذلك أن يدعم فكرة الاتجاه إلي انتهاج أسلوب تكثيف التنمية الحيوانية التي مازالت تقتصر علي الأسلوب المنتشر بما ينطوي عليه من ضعف مستويات المر دودية.

كما أن الطابع المنتشر للتنمية الحيوانية القائمة على حركة البدوية والانتجاع يجعل استغلال المجالات الرعوية وقفا على وجود وتوزيع المناهل، ورغم ضعف مستوى تبني أسلوب التنمية المكثفة إلا أن التنمية الحيوانية تبقي مصدر دخل لا يستهان به بالنسبة للذين يمارسونها، في ظل ارتفاع متزايد لمتوسط أسعار جميع أنواع الماشية .

ويضطلع قطاع التنمية الحيوانية الفرعي بدور جوهري في اقتصاد البلاد، كما يشكل مصدرا لمدا خيل جزء كبير من السكان وهكذا فإن إنتاج اللحوم الحمراء تصل 95.625 طنا سنويا تكفي لتغطية الحاجات الوطنية، بينما يصدر قسما من الماشية حيا إلي البلدان المجاورة، ويستوعب الاستهلاك الذاتي القسم الأكبر من إنتاج الألبان (95%) من إنتاج الماشية الوطنية (الأبقار والإبل) بطاقة إنتاجية تبلغ 50.000 لتر يوميا وتمكن شعبة الدواجن

7000 طن سنويا من تلبية 78 % فقط من الاستهلاك الكلي للبلاد المقدر بحوالي 9000 طن، وهناك تحديات خاصة أخرى يتعين رفعها، يمكن تلخيصها في:

تطوير موارد بشرية مؤهلة ومستقرة، ترقية التقنيات المناسبة بتكلفة منخفضة وقادرة على زيادة الإنتاجية مع حفظ الموارد الطبيعية الهشة والنادرة في الغالب، وصيانة التربة والماء وتحسين إنتاجية الماء وتنويع نظم الإنتاج ومصادر دخل المجموعات الريفية والقطاع الخاص واستقلالية مختلف الفاعلين بمن فيهم الفاعلين الريفيين من حيث اتخاذ القرار... الخ.

وتستهدف كذلك، تشجيع تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

- الفهم الأفضل والأحسن للرهانات والتحديات وخاصة فرص القطاع الريفي وتزويد مختلف الفاعلين بلوحة قراءة أوضح حول القطاع وإشكاليته؛
- رسم آفاق لتطوير القطاع على المديين القصير والمتوسط.

وكأساس للعمل وتجديد وتحديد دور القطاع الريفي في إيجاد تنمية مستديمة حقيقية يجب مراعاة المجالات التالية وتصحيحها:- المؤسسات والحكم؛- نظم الإنتاج؛- السوق؛- الفقر والأمن الغذائي؛- البنى التحتية الريفية والموارد الطبيعية؛- البيئة..

كما يجب تجسيد إرادة كافة الفاعلين في القطاع الزراعي الرعوي (الدولة، الجماعات الإقليمية، المجتمع المدني، الخصوصيون الوطنيون، المنظمات الاجتماعية المهنية، القطاع الخاص، شركاء التنمية.

إن نمو القطاع الزراعي الرعوي يظل أساسيا إذن من أجل: (أ) الإسهام في النمو الاقتصادي؛ (ب) تثبيت السكان في المنطقة الريفية وتحسين ظروف معاشهم وخاصة زيادة مداخيلهم؛ (ج) تحسين الأمن الغذائي عبر زيادة وتنويع عرض المنتجات

والإسهام في تخفيض الواردات وزيادة دخل المنتجين؛ (د) تخفيف الفقر وخاصة في صفوف النساء؛ (هـ) صيانة التراث الطبيعي من منظور التنمية المستديمة التي تأخذ في الحسبان ندرة الموارد.

إن طاقة القطاع الزراعي الرعوي على القيام بتلك الأدوار المختلفة منخفضة جدا الآن رغم الجهود الهامة للحكومة وشركائها للاستثمار في هذا القطاع، ولا تزال البلاد خاضعة كثيرا للواردات بالنسبة لأمنها الغذائي، وإن مستوى الإنتاجية ضعيف في جميع فروع الإنتاج، شأنه في ذلك شأن تنظيم المنتجين وقدرة القطاع على إعادة التوزيع.

وإن تدهور الوسط الذي يشكل القطاع الزراعي الرعوي في نفس الوقت سببا وضحية له يضعف الإنتاج ويزيد من هشاشة السكان والفقر في الوسط الريفي، وإن الظروف الصعبة للمعاش والعمل والأخطار المناخية وضعف وسائل الاستغلال والمنشآت تسبب هجرا متزايدا للنشاط الزراعي في جميع قطاعات الإنتاج بما فيها الزراعة المروية، وإن نفاذ السكان الزراعيين الرعويين إلى الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، الطاقة) محدود عموما كما هي الحال بالنسبة لإمكانيات التشغيل، وهو ما يشجع الهجرة إلى المدن والخارج.

ومهما كانت نظم الإنتاج فإن العناصر المعوقة تكاد تكون متشابهة دائما: نقص المدخلات أو رداءة نوعيتها، ندرة ورداءة نوعية المنشآت ووسائل الإنتاج المناسبة، ضعف تنويع الزراعة وتثمين المنتجات، غياب صيانة البنى التحتية، نقص الأدوات المالية، ضعف تنظيم المنتجين، غياب أو عدم ملاءمة التكوينات التقنية.

ورغم تلك المعوقات الثقيلة، تتوفر موريتانيا على نقاط قوة حقيقية يمكن استثمارها شريطة وجود إطار سياسي مستقر

ولامركزية فعلية وتسيير فعال وشفاف لواردات النفط التي تمكن من تطوير البنى التحتية الضرورية وخدمات الدعم في المناطق الريفية.

خاتمة:

إن الهدف التنموي الإجمالي للقطاع، طبقا لأولويات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر يظل تخفيف الفقر الريفي بواسطة نمو اقتصادي واجتماعي عادل ومستديم يضمن الأمن الغذائي للسكان والتسيير الدائم للموارد الطبيعية، ولبلوغ ذلك الهدف تبقى التوجهات الأربع لتطوير القطاع الريفي صالحة، وهي: (أ) تشجيع نمو القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد، (ب) ضمان النفاذ العادل إلى موارد القطاع، (ج) زيادة عرض وتوفر البضائع والخدمات العمومية الضرورية لتطور القطاع تطورا مستديما، (د) تطوير قدرات تسيير التنمية الريفية المندمجة والتشاركية.

وإن الأعمال ذات الأولوية التي يتعين القيام بها على المديين القصير والمتوسط لتمكين القطاع الزراعي الرعوي من لعب دوره وبلوغ الأهداف المرسومة مقدمة في خطة عملة ترتكز حول المحاور الإستراتيجية الثمانية التالية :

- تحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي بواسطة وضع القانون التوجيهي للزراعة وتربية الماشية من أجل: تشجيع انفتاح القطاع على السوق، مواكبة تخلي الدولة عن الإنتاج؛ تعزيز المنظمات الاجتماعية المهنية والقطاع الخاص؛ وضع نظام جبائي تشجيعي لتطور الاستثمارات في النشاطات الزراعية؛ السهر على توازن توزيع الموارد وخاصة موارد النفط بين مختلف قطاعات الإنتاج وكذا لفائدة المنشآت الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية.

- تعزيز الإنتاج والإنتاجية عبر: التعزيز والربط الأفضل بين برامج البحث والتكوين والدعم والإرشاد، مع إشراك متزايد للمنظمات الاجتماعية المهنية ونظام للبذور والتموين بالمدخلات الزراعية الفعالة، وتطوير نظم مالية ريفية لامركزية وقابلة للبقاء وملائمة.
- الأمن الغذائي والتغذوي بواسطة نشر تقنيات تمكن من زيادة وتنويع وتأمين إنتاج الزراعة وتربية الماشية وبواسطة إنشاء صندوق يمكن من مساعدة المنتجين في حالة الكوارث.
- إدماج النشطات الزراعية والرعوية في السوق عبر معرفة أفضل للأسواق الداخلية والخارجية وتحديد المنتجات والفروع الواعدة والتثمين الأفضل وتحويل المنتجات الزراعية الرعوية ودعم تعزيز قدرات المنظمات الاجتماعية المهنية وطابعها التمثيلي.
- الحقوق العقارية والتسيير المستديم للثروات الطبيعية عبر إنشاء إطار تشاوري لتطبيق الإصلاح العقاري وآلية لا مركزية لإعداد خطط الاستخدام والتسيير المستديم للثروات الطبيعية، كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية المحلية وذلك بالتشاور مع جميع الفاعلين المعنيين.
- الإنصاف الاجتماعي ومقاربة النوع وتخفيف الفقر الريفي عبر تشجيع إنشاء النشاطات المدرة للدخل ونفاذ النساء إلى الملكية العقارية وإلى القرض الصغير وإلى التكوينات الخاصة وإلى الدعم والإرشاد، خاصة في مجال التسيير وضمان التخطيط والتسيير المناسبين للموارد المالية المخصصة للقطاع الريفي وأخيرا عبر مواصلة عملية اللامركزية وتوزيع الصلاحيات على المستوى المحلي، لتشجيع المشاركة الفعلية لكافة الفاعلين من سلطات ومجموعات محلية ومنظمات اجتماعية ومهنية وقطاع خاص (على سبيل المثال عبر دعم إنشاء غرف الزراعة).

الهوامش:

1. الجمهورية الإسلامية الموريتانية. الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، ديسمبر 2000.
2. الجمهورية الإسلامية الموريتانية - وزارة التنمية الريفية – إستراتيجية تطوير القطاع الريفية- التقرير الختامي لورشة التشاور الوطني يومي 8 و9 فبراير 2007 – فبراير 2008.
3. الجمهورية الإسلامية الموريتانية - وزارة التنمية الريفية – إستراتيجية تطوير القطاع الريفية في أفق 2015، ديسمبر .2001
4. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية – المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج -مواصفات الفقر 2004 (المسح الدائم حول ظروف المعاش–2006)–ديسمبر 2008
5. الجمهورية الإسلامية الموريتانية - وزارة التنمية الريفية – رسالة سياسة تطوير تنمية الماشية.
6. الجمهورية الإسلامية الموريتانية - وزارة التنمية الريفية – رسالة سياسة تطوير الزراعة المروية في أفق .1999 – 2010
7. وزارة التنمية الريفية –منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – TCP/MAU/3102تحليل الأسواق وتطور المؤسسات الزراعية – جالو عليون – أغسطس 2008.
8. وزارة التنمية الريفية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراع، TCP/MAU/3102البنى التحتية في إستراتيجية تطوير القطاع الريفي– د. أحمدو ولد محمد محمود– أكتوبر 2009
9. وزارة التنمية الريفية –منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – TCP/MAU/3102تحليل وتقييم نظم الإنتاج الزراعي والبيطري في موريتانيا – يحيى ولد لمخيطير وبا عمر مانت – ديسمبر 2006.
10. وزارة التنمية الريفية – منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – TCP/MAU/3102الاقتصاد الاجتماعي والفقر والأمن الغذائي – محمد ولد آبّ – ديسمبر.2008
11. الأمم المتحدة – موريتانيا عشية القرن الحادي والعشرين، الحصيلة المشتركة للبلدان (CCA) إبريل 2005.

12. البنك الدولي :إستراتيجية مساعدة البلد لفائدة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مارس 2004 إنجليزي
13. البنك الإفريقي للتنمية، الصندوق الإفريقي للتنمية، وثيقة الإستراتيجية للبلد (2006-2007) – نوفمبر .2006
14. وحدة الدراسات الاقتصادية، حالة البلاد: موريتانيا، يناير 2007 (إنجليزي).
15. محمد عبد الرحيم بن حمادي، التنمية البشرية المستديمة في موريتانيا من منظور جغرافي بحث مقدم في المؤتمر الجغرافي الخامس بالكويت 2008.